الأمم المتحدة S/2013/131

مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم نص الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقعه ممثلو ١١ بلدا في المنطقة، ورؤساء كل من الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأنا شخصيا، في يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن توجهوا انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

060313 060313 13-24990 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[1]

١ - شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ملحوظا على مدى العقد الماضي. وأرست عمليتا السلام اللتان استُهلّتا في تلك الفترة على الصعيدين المحلي والإقليمي الأساس لإحلال السلام وتثبيت الاستقرار نسبيا في أجزاء كبيرة من البلد. وبالمثل، شرعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تطبيق بعض الإصلاحات، بدعم من شركائها، بهدف تمهيد السبيل أمام الانتعاش الاقتصادي وترسيخ الديمقراطية في البلد.

٢ - بيد أن الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يعاني من تواتر دورات النزاع واستمرار العنف على يد الجماعات المسلحة، الكونغولية منها والأجنبية.

٣ - وكانت عواقب هذا العنف وخيمة بكل معنى الكلمة. فأعمال العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باتت تستخدم كأسلحة حرب بصورة منتظمة بل في كل يوم تقريبا. وبلغت أعداد المشردين أعلى المستويات المسجلة في العالم، إذ لا تبارح حوالي مليوني شخص. وما فتئ تنفيذ برنامج إعادة التعمير وإصلاح قطاع الأمن والتخفيف من حدة الفقر يتعرض للتعطيل.

٤ - ورغم هذه التحديات، أتاحت الأزمة الأخيرة فرصة سانحة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاع، ووضع حد لدورات العنف المتواترة. وازداد الاعتراف باستحالة مواصلة النهج الحالي. لذلك، فبدءاً بوقف أعمال القتال كنقطة انطلاق، يتعين أن تتخذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات ملموسة، بدعمٍ من الشركاء وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي وبالاستناد إلى الجهود التي يبذلها فعلا كل من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥ - وتتمثّل مبادئ الالتزام النّاظمة لكل مستوى من هذه المستويات في مجموعة من التعهّدات التي يلزم الوفاء بها في المجالات التالية:

(١) يقصد بالمنطقة، في هذا السياق، البلدان الموقعة على الاتفاق.

في ما يتعلق بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية:

عليها أن تجدد التزامها بما يلي:

- مواصلة إصلاح القطاع الأمني وتعميقه، ولا سيما فيما يتصل بالجيش والشرطة؛
- توطيد سلطة الدولة، وبخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأغراض منها منع الجماعات المسلحة من زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة؛
- تحقيق تقدم في مجال اللامركزية؛
- النهوض بالتنمية الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بتوسيع البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- النهوض بالإصلاح الهيكلي للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإصلاح المالي؛
- المضي قدما في تنفيذ برنامج المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية.

في ما يتعلق بالمنطقة:

عليها أن تجدد التزامها بما يلي:

- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة؛
- عدم التسامح مع الجماعات المسلحة والامتناع عن تزويدها بالمساعدة أو الدعم أيّاً كان نوعه؛
- احترام سيادة البلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية؛
- تمتين التعاون الإقليمي، بما يشمل تعميق التكامل الاقتصادي، مع إيلاء اعتبار خاص لاستغلال الموارد الطبيعية؛
- احترام الشواغل والمصالح المشروعة للبلدان المجاورة، ولا سيما في ما يتعلق بالمسائل الأمنية؛
- الامتناع عن توفير المأوى أو الحماية أيّاً كان نوعها للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أعمال إبادة جماعية أو جرائم عدوان، أو الأشخاص الخاضعين لنظام جزاءات الأمم المتحدة؛
- تيسير إقامة العدل عن طريق التعاون القضائي داخل المنطقة.

في ما يتعلق بالمجتمع الدولي:

- وجوب إبقاء مجلس الأمن على علم بأهمية دعم استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في الأجل الطويل؛
- تجديد الشركاء الثنائيين التزامَهم بالمثابرة على توفير الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك عن طريق توفير الوسائل المناسبة لكفالة استدامة الإجراءات المتخذة في الأجل الطويل؛ وبدعم تنفيذ البروتوكولات والمشروعات ذات الأولوية التي ينص عليها ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى؛
- تجديد الالتزام بالعمل من أجل تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ودعم تنفيذ خطتها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛
- إجراء استعراض استراتيجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تعزيز الدعم المقدم إلى الحكومة لتمكينها من تذليل التحديات الأمنية وبسط سلطة الدولة؛
- تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة من أجل دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول دائمة في إطار خطة متعددة المسارات تتيح اتساق جميع المبادرات الجارية.

آلية الإشراف

٦ - يتعين أن تعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميون والمجتمع الدولي بصورة متسقة لتفعيل هذه المبادئ.

٧ - تُنْشَأ آلية إشراف إقليمية تتألف من قادة بلدان المنطقة، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية أنغولا، وجمهورية بوروندي، وجمهورية الكونغو، وجمهورية رواندا، وجمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية جنوب السودان، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية أوغندا، وجمهورية زامبيا، مشمولةً بالمساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بصفتهم أطرافا ضامنة، وتَعقد الآلية اجتماعات منتظمة لاستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الإقليمية المبينة أعلاه، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسيادة الوطنية للدول المعنية.

٨ - يأتي إنشاء آلية ١١ + ٤ دعمًا للجهود المبذولة حاليا على الصعيد الإقليمي، ولذلك ستستفيد من دعم الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وستكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذه الكيانات، وكذلك الشأن بالنسبة إلى سائر الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وسيجري إعداد الخطة المفصلة لتنفيذ هذا الاتفاق الإطاري بصورة مشتركة، بما يشمل وضع نقاط مرجعية وتدابير مناسبة للمتابعة.

٩ - ينشئ رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية داخل الحكومة آلية إشراف وطنية تعنى بمتابعة ومراقبة تنفيذ الالتزامات الوطنية المتصلة بالإصلاح على النحو المبين أعلاه. وتحصل هذه الآلية على الدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وسائر شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الثنائيين أو متعددي الأطراف الذين يوافَق عليهم.

١٠ - تعمل آلية الإشراف الوطنية على أساس الاحترام التام للسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١ - تكون بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جزءا من الحل في هذا البلد، وتواصل بذلك العمل على نحو وثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حرر في أديس أبابا، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣

(توقيع) **جوزيف كابيلا كابانج**
رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

(توقيع) **بارفيه أنيسيه امباي**
النائب الثاني لرئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، ووزير الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية وجالية جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج
نيابة عن **فرانسوا بوزيزي**
رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

(توقيع) **مانويل دومنغوس فيسنتي**
نائب رئيس جمهورية أنغولا
نيابة عن **خوسيه إدواردو دوس سانتوس**
رئيس أنغولا

(توقيع) **لوران كافاكوري**
وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية بوروندي
نيابة عن **بيير انكورونزيزا**
رئيس بوروندي

(توقيع) **دنيس ساسو انغيسو**
رئيس الكونغو

(توقيع) **بول كاغامي**
رئيس رواندا

(توقيع) **جاكوب زوما**
رئيس جنوب أفريقيا

(توقيع) **سلفا كير ميارديت**
رئيس جنوب السودان

(توقيع) **إدوارد كيوانوكا سيكاندي**
نائب رئيس أوغندا
نيابة عن **يووري كاغوتا موسيفيني**
رئيس أوغندا

(توقيع) **وينتر كابيمبا**
وزير العدل في زامبيا
نيابة عن **مايكل تشيلوفيا ساتا**
رئيس زامبيا

(توقيع) **جاكايا امريشو كيكويتي**
رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

(توقيع) **بان كي – مون**
الأمين العام للأمم المتحدة
شاهدا

(توقيع) **انكوسازانا دلاميني زوما**
رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
شاهدا

(توقيع) **أرماندو إيميليو غيبوزا**
رئيس الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية
شاهدا

(توقيع) **إدوارد كيوانوكا سيكاندي**
نائب رئيس أوغندا
نيابة عن **يووري كاغوتا موسيفيني**
رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
شاهدا